مؤقت

مجلس الأمن

السنة السادسة والخمسون

الجلسة **٤٤٤١**

الأربعاء، ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، الساعة ١٨/٢٥

نيويورك

الرئيس:	السيد عون	(مالي)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غرانوفسكي
	أوكرانيا	السيد كروخمال
	أيرلندا	السيد كور
	بنغلاديش	السيد أمين
	تونس	السيد الجراندي
	جامايكا	الآنسة دورانت
	سنغافورة	السيد فو
	الصين	السيد تشن تشو
	فرنسا	السيد لفيت
	كولومبيا	السيد أوكازيونيس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة ماكيتري
	موريشيوس	السيد غوكول
	النرويج	السيد سترومن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة كانالي

جدول الأعمال

الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

رسالة مؤرخة ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2001/1072)

01-70681 (A)
0170681

افتتحت الجلسة الساعة ١٨/٢٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

رسالة مؤرخة ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2001/1072)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يواصل مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

عقب المشاورات التي جرت بين أعضاء مجلس الأمن، أُذن لي بأن أدلي بالبيان التالي باسم المجلس:

”يشير مجلس الأمن بقلق إلى استمرار نهب الموارد الطبيعية وأشكال الثروة الأخرى لجمهورية الكونغو الديمقراطية بلا هوادة. ويدين المجلس هذه الأنشطة لكونها تفضي إلى إدامة أمد الصراع الدائر في البلد وإلى إعاقة التنمية الاقتصادية لجمهورية الكونغو الديمقراطية ومفاقمة معاناة شعبها، ويؤكد المجلس من جديد سيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية وسلامة أراضيها واستقلالها السياسي، بما في ذلك سيادتها على مواردها الطبيعية.

”ويشدد مجلس الأمن على ما يلي:

”وجوب منع أي أطراف خارجية أو فئات أو أفراد خاضعين لسيطرة تلك الأطراف من الاستفادة من استغلال الموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية على حساب البلد؛

”وجوب عدم استخدام الموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية كحافز لإطالة أمد التراع الدائر في البلد من جانب أي دولة أو فئة أو فرد؛

”وجوب عدم استخدام الموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية في تمويل التراع الدائر في البلد من جانب أي أطراف خارجية أو فئات أو أفراد خاضعين لسيطرة تلك الأطراف؛

”وجوب استغلال هذه الموارد بطريقة مشروعة وعلى أساس تجاري عادل لصالح جمهورية الكونغو الديمقراطية وشعبها.

”ويشكر مجلس الأمن فريق الخبراء على توصياته بشأن الجوانب المؤسسية والمالية والتقنية لهذه المسألة، وعلى المشورة التي أسداها بشأن التدابير الممكنة التي يفرضها مجلس الأمن. ويؤكد المجلس مرة أخرى على تأييده لإتفاق لوساكا بشأن وقف إطلاق النار، وعلى التزامه بإتخاذ أي تدابير مناسبة للمساعدة في وضع حد لنهب موارد جمهورية الكونغو الديمقراطية، دعما لعملية السلام، بمجرد أن يتأكد له من أن هذه التدابير لن تكون لها آثار سلبية خطيرة ويتعذر تلافيها على الأوضاع الإنسانية والاقتصادية المأساوية السائدة في البلد.

”ويشدد مجلس الأمن على أهمية مواصلة رصد الحالة فيما يتعلق بالاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية والصلة بين استغلال هذه الموارد واستمرار الصراع، من أجل ممارسة الضغط اللازم لوضع حد للنهب

غير المشروع لموارد جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك استغلال مواردها البشرية، بشكل يضير بمصالح الشعب الكونغولي وعملية السلام.

"لذا، فإن مجلس الأمن، وقد استمع إلى الآراء التي أُبديت في المناقشة المفتوحة التي أجريت في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، يطلب إلى الأمين العام تمديد ولاية فريق الخبراء لمدة ستة أشهر يقوم الفريق في نهايتها بتقديم تقرير إلى المجلس، على أن يقوم بعد ذلك بتقديم تقرير مرحلي مرة كل ثلاثة أشهر.

"وينبغي أن تتضمن التقارير المقبلة لفريق الخبراء العناصر التالية:

"تقرير مستكمل يحتوي على البيانات ذات الصلة وعلى تحليل للمعلومات الاضافية المستقاة من جميع البلدان المعنية، بما في ذلك بصفة خاصة البلدان التي لم تقم حتى الآن بتزويد الفريق بالمعلومات المطلوبة؛

"تقييم للتدابير الممكنة التي يستطيع المجلس اتخاذها، بما في ذلك التدابير التي أوصى بها الفريق في تقريره (S/2001/357) وفي إضافة هذا التقرير (S/2001/1072)، للمساعدة في وضع حد لنهب الموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية، مع مراعاة ما لهذه التدابير من آثار على تمويل الصراع وآثارها المحتملة على الأوضاع الإنسانية والاقتصادية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

"توصيات بشأن تدابير محددة يمكن اتخاذها من جانب المجتمع الدولي، دعما لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، وذلك بالعمل عن طريق المنظمات والآليات الدولية القائمة وهيئات الأمم المتحدة، لمعالجة القضايا التي وردت في التقرير وإضافته؛

"توصيات بشأن الخطوات التي يمكن اتخاذها من جانب بلدان العبور وكذلك المستخدمين النهائيين من أجل المساهمة في وضع حد للاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية وأشكال الثروة الأخرى لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

"ويشدد مجلس الأمن على الأهمية التي يوليها لاستمرار الفريق في التعاون رفيع المستوى مع جميع الجهات المعنية في الكونغو، الحكومية وغير الحكومية معا، في جميع أنحاء البلد.

"ويحث مجلس الأمن مرة أخرى الحكومات المذكورة في التقارير السابقة على إجراء تحرياتها الخاصة، وعلى التعاون التام مع فريق الخبراء وعلى القيام، على أساس الأولوية، باتخاذ الخطوات اللازمة لوضع حد لكافة أشكال الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية من قِبَل رعاياها أو أي جهات أخرى خاضعة لسيطرتهم، وعلى إبلاغ المجلس بذلك. ويهيب مجلس الأمن أيضا بالبلدان التي لم تقم بعد بتزويد الفريق بالمعلومات المطلوبة أن تفعل ذلك على أساس الأولوية".

وسيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2001/39.

وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٣٥.